

Distr.: Limited
30 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والستون

15-26 آذار/مارس 2021

البند 3 (أ) '1' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، وكذلك القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

الاستنتاجات المتفق عليها

1 - تؤكد لجنة وضع المرأة من جديد إعلان ومنهاج عمل بيجين⁽¹⁾، والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة⁽²⁾، والإعلانات التي اعتمدها اللجنة بمناسبة الذكريات السنوية العاشرة والخامسة عشرة والعشرين والخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة⁽³⁾.

(1) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

(2) قرار الجمعية العامة د-2/23، المرفق، والقرار د-3/23، المرفق.

(3) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2005، الملحق رقم 7 والتصويب (E/2005/27)

و (E/2005/27/Corr.1)، الفصل الأول، الفرع ألف؛ والمرجع نفسه، 2010، الملحق رقم 7 والتصويب (E/2010/27)



2 - وتكرر اللجنة التأكيد على أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁽⁴⁾، واتفاقية حقوق الطفل⁽⁵⁾ والبروتوكولات الاختيارية الملحقه بهما⁽⁶⁾، وكذلك الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى ذات الصلة، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁷⁾، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁸⁾، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁹⁾، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري⁽¹⁰⁾، توفر إطاراً قانونياً دولياً ومجموعة شاملة من التدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وضمان التمتع الكامل لجميع النساء والفتيات، على مدى حياتهن، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعلى قدم المساواة مع الرجال.

3 - وتؤكد اللجنة من جديد أن إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لاستعراضاته، ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة ومتابعة هذه المؤتمرات، أرسيت أساساً متيناً لمساعي تحقيق التنمية المستدامة وأن التنفيذ التام والفعال والمُعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين سيسهم إسهاماً حيوياً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹¹⁾ وفي تحقيق المساواة بين الجنسين، وفي تمكين جميع النساء والفتيات.

4 - وتشير اللجنة إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقد في نيويورك في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي أظهر التزاماً بالتنفيذ الكامل والمُعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لاستعراضاته.

5 - وتؤكد اللجنة من جديد الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما في ذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج⁽¹²⁾ عمله والوثائق الختامية لاستعراضاته. وتسلم بأن إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽¹³⁾، وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽¹⁴⁾، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁵⁾، والخطة

و E/2010/27/Corr.1، الفصل الأول، الفرع ألف؛ والمرجع نفسه، 2015، الملحق رقم 7 (E/2015/27)، الفصل الأول، الفرع جيم، القرار 1/59؛ والمرجع نفسه، 2020، الملحق رقم 7 (E/2020/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

(5) المرجع نفسه، vol. 1577, No. 27531.

(6) المرجع نفسه، vol. 2131, No. 20378؛ vol. 2171 and 2173, No. 27531؛ vols. 2171 and 2173، والقرار 138/66، المرفق.

(7) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(8) المرجع نفسه.

(9) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2515, No. 44910.

(10) المرجع نفسه، vol. 660, No. 9464.

(11) قرار الجمعية العامة 1/70.

(12) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(13) قرار الجمعية العامة 15/69، المرفق.

(14) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(15) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

الجزرية الجديدة⁽¹⁶⁾، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تسهم في جملة أمور منها مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة وفي القضاء على العنف. وتؤكد اللجنة من جديد أيضا على اتفاق باريس⁽¹⁷⁾، المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽¹⁸⁾.

6 - وتدرك اللجنة أهمية المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية في ما يتعلق بإعمال حق المرأة في العمل وحقوقها في مكان العمل، وهي حقوق بالغة الأهمية لمشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة وللقضاء على العنف، وتشير إلى برنامج توفير العمل اللائق الذي وضعتته منظمة العمل الدولية وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتنوّه بأهمية تنفيذ هذه المعايير بفعالية.

7 - وتشير اللجنة إلى إعلان الحق في التنمية⁽¹⁹⁾ وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين⁽²⁰⁾.

8 - وتشير اللجنة أيضا إلى أن عام 2020 صادف الذكرى السنوية العشرين لوضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤكد من جديد أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية، وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل العمليات السلمية هي واحد من العوامل الأساسية لصون وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

9 - وتشدد اللجنة على علاقة التعاضد بين كل من تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والتنفيذ التام والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية. وتقر اللجنة بأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من المشاركة واتخاذ القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدالة لا يهْمش فيها أحد، ولتعزيز نمو اقتصادي مطرد ومستدام وشامل للجميع، والنهوض بالإنتاجية، وإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في كل مكان وكفالة رفاه الجميع. وتقر بأن النساء والفتيات يضطلعن بدور حيوي بصفتين عوامل لتحقيق التنمية المستدامة.

10 - وتسلم اللجنة بالدور الهام الذي تؤديه الاتفاقيات والصكوك والمبادرات الإقليمية في المناطق الإقليمية والبلدان التي تشملها كل منها، وآليات متابعتها، في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بأساليب تشمل مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة والقضاء على العنف.

11 - وتؤكد اللجنة من جديد أن تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء والفتيات، بما فيها الحق في التنمية، بوصفها حقوقا عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكاملة ومتراطة، تشكل تدابير حيوية لتحقيق المشاركة الكاملة للنساء والفتيات وعلى قدم المساواة مع الرجل في المجتمع وللتمكن الاقتصادي للمرأة، ينبغي تعميمها في كل السياسات والبرامج بما فيها تلك الرامية إلى القضاء على الفقر

(16) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(17) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، القرار 1/CP.21، المرفق.

(18) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(19) قرار الجمعية العامة 128/41.

(20) قرار الجمعية العامة 1/71.

والحد من الإقصاء الاجتماعي. وتؤكد من جديد أيضاً الحاجة إلى اتخاذ تدابير تضمن أن يكون لكل شخص الحق في المشاركة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها، وتكفل إيلاء نفس القدر من الاهتمام لموضوع تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وإعمالها التام، والنظر فيه بصورة عاجلة.

12 - وتكرر اللجنة التأكيد على أنه يتعين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحوٍ شامل يعكس طابعها العالمي المتكامل غير القابل للتجزئة، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية من بلد لآخر واحترام قيادة كل بلد وحيزه السياساتي، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، بسبل منها وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتؤكد اللجنة أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض خطة عام 2030، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في ما يتعلق بالتقدم المحرز.

13 - ولا تزال اللجنة تشعر بقلق بالغ من أن جميع النساء والفتيات، وبخاصة في البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما النساء اللاتي تعشن أوضاعاً ضعيفة، كثيراً ما يتأثرن بصورة غير متناسبة بالآثار السلبية لتغير المناخ، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي، والظواهر الجوية الشديدة، والكوارث الطبيعية، وغير ذلك من المشاكل البيئية، مثل تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات والعواصف الرملية والترابية، والجفاف المستمر، والفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وتحمض المحيطات، بما في ذلك التعرض غير المتناسب للمخاطر والخسائر المتزايدة في الأرواح وسبل كسب العيش، وتكرر الإعراب عن قلقها العميق إزاء التحديات التي يطرحها تغير المناخ أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتشير إلى أن الأطراف في اتفاق باريس أقرت بأنه ينبغي لها، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتزاعي المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والإنصاف بين الأجيال، وفي هذا السياق، تشير اللجنة أيضاً إلى اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خطة العمل الجنسانية الثانية أثناء دورته الخامسة والعشرين⁽²¹⁾.

14 - وتؤكد اللجنة من جديد ضرورة تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي بشكل كامل وفعال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مع الاعتراف بأهمية دور المرأة والفتاة بوصفهما عاملَي تغيير، وكذلك ضرورة تعميم مراعاة منظور جنساني في تصميم السياسات والخطط والبرامج في مجالات تغير المناخ والبيئة والتخفيف من حدة الكوارث والتنوع البيولوجي، وفي إدارتها وتوفير الموارد لها وتنفيذها، على نحو يضمن شمولها للإعاقة، وضرورة تعزيز قدرة النساء والفتيات على الصمود والتكيف بما يجعلهن قادرات على مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي والظواهر الجوية الشديدة والكوارث الطبيعية وغيرها من المشاكل البيئية، والتعافي منها. وتسلم اللجنة بضرورة أن يكون كل شخص، بمن في ذلك النساء والفتيات، من الأجيال الحالية والمقبلة، قادراً على الاستفادة بالكامل من العيش في بيئة ملائمة لصحتهم ورفاههم، كما تسلم بالأهمية البالغة لضمان إتاحة هذه الفرص من أجل تمكين النساء والفتيات وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية وضمان قدرتها على الصمود.

15 - وتقر اللجنة بأن عدم المساواة بين الجنسين ما زال ينعكس في اختلالات توازن القوى بين المرأة والرجل في جميع مجالات المجتمع، وأنه رغم إحرار تقدم في عدد النساء المنتخبات أو المعينات في هيئات

(21) انظر [FCCC/CP/2019/13/Add.1](#)، القرار 3/CP.25.

صنع القرار، والوظائف الإدارية وغيرها من الهيئات واللجان العامة، ورغم إسهام التدابير الخاصة المؤقتة، بما فيها تحديد الحصص، إسهاما كبيرا في زيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، فإن التقدم نحو تحقيق التوازن بين الجنسين غير كاف. وتسلم أيضا بضرورة التعجيل بشكل كبير في وتيرة التقدم المحرز نحو كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة، ومجدية، وعلى قدم المساواة مع الرجل، ودورها القيادي على جميع مستويات صنع القرار في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والقطاع العام.

16 - وتقر اللجنة أيضا بضرورة تنفيذ التعهدات والالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال التدابير الخاصة المؤقتة، حسب الاقتضاء، وإشاعة بيئة مؤاتية لتعزيز مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة ولإعلاء صوت النساء والفتيات وتعزيز إمساهن بزمام المبادرة وترسيخ دورهن القيادي.

17 - وتشدد اللجنة على أن لجميع الناس الحق في المشاركة في إدارة شؤون بلدهم، مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية، وأن للمرأة الحق في التصويت في كل الانتخابات والاستفتاءات العامة والترشح للانتخابات في جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام.

18 - وتشدد اللجنة أيضا على أن التمثيل الكامل وعلى قدم المساواة للمرأة والرجل على جميع مستويات صنع القرار في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والقطاع العام وكل مجالات الحياة ضروري لتعزيز إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع ومستدامة. وتنهو بأن مشاركة المرأة ودورها القيادي ضروريان في صياغة وتنفيذ السياسات والأنظمة الحكومية من أجل التعبير عن الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. وتسلم بضرورة اتخاذ التدابير الخاصة المؤقتة وإبداء إرادة سياسية أقوى لتسريع وتيرة تحقيق التوازن بين الجنسين على جميع مستويات الحكم.

19 - وتشدد اللجنة على ضرورة التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وكذلك للتمييز، وعلى أنه عند عدم إشراك المرأة في صنع القرار من المرجح أن تكون نتائج السياسات العامة غير فعالة أو حتى ضارة، وقد تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان للنساء والفتيات. وتقر كذلك بأن النساء والفتيات لا يتمتعن جميعهن بالتمثيل والمشاركة الكاملين وعلى قدم المساواة مع الرجل، وتعرب عن القلق من احتمال التمييز ضدهن على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو العمر أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الأملاك أو المولد أو الإعاقة أو أي وضع آخر.

20 - وتقر اللجنة بأن مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة فضلا عن دورها القيادي يمكن أن يساعدا في دعم تمكينها في قطاعات أخرى، بما فيها الفنون والثقافة والألعاب الرياضية والإعلام والتعليم والدين والقطاع الخاص والقطاع المالي. وتسلم كذلك بأن للألعاب الرياضية والفنون خصوصا القدرة على تغيير المفاهيم وأوجه التحيز والسلوكيات وعلى تحدي المعايير الاجتماعية التي ترتكب عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد النساء والفتيات، وعلى كسر الحواجز العنصرية والسياسية، وأنها تشكل عوامل تمكينية هامة للتنمية المستدامة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

21 - وتسلم اللجنة بضرورة تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة، ومجدية، وعلى قدم المساواة مع الرجل، في الهيئات الاستشارية وهيئات صنع القرار في الأحزاب السياسية، وحسب الاقتضاء، في منظمات المجتمع المدني. وتسلم أيضا بأن القطاع الخاص قادر، من خلال السياسات المراعية للفوارق بين الجنسين وبرامج دعم مشاركة المرأة ودورها القيادي، على الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

22 - وتسلم اللجنة بأن الشابات، في شكل خاص، ممثلات تمثيلاً ناقصاً في الحياة العامة ومستبعدات في شكل غير متناسب من المشاورات بشأن المسائل التي تمس حياتهن رغم انخراطهن في أنشطة تستدعي إحداث تغيير أوسع نطاقاً وتتناول جملة أمور منها أوجه عدم المساواة الهيكلية وتغيير المناخ والفقر. وتسلم أيضاً بأن تعريف الشابات والفتيات في وقت مبكر على القيادات بوصفهن نموذجاً يحتذى به، وكذلك على الأماكن التشريعية وأروقة صنع السياسات، يحفرهن ويوسع شبكات معارفهن ويعزز فرصهن لأن يصبحن مواطنات منخرطات انخراطاً كاملاً. وتسلم كذلك بضرورة اتخاذ تدابير لتمكين الشابات والفتيات من النماء بنجاح ليتمكن من تبوء مناصب قيادية في المجالين العام والخاص بضمان إمكان حصولهن الكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل على التعليم، وتنمية قدراتهن ومهاراتهن التكنولوجية، وبرامج القيادة والتوجيه، وزيادة الدعم التقني والمالي المقدم لهن، وحمايتهن من العنف والتمييز.

23 - وتدين اللجنة بشدة كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات المتجذر في أوجه عدم المساواة التاريخية والهيكلية القائمة وفي علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة. وتكرر اللجنة التأكيد أن العنف ضد النساء والفتيات، في جميع أشكاله ومظاهره، في الأوساط العامة والخاصة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، من قبيل التحرش الجنسي، والعنف العائلي، وأعمال القتل الجنسانية، بما فيها قتل الإناث، والممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، هي ظواهر متفشية لا تحظى باعتراف كاف ولا يبلّغ عنها بالقدر الكافي، لا سيما على مستوى المجتمعات المحلية. وتعرب اللجنة عن قلقها البالغ من أن النساء والفتيات قد يكنّ معرضات بشكل خاص للعنف بسبب الفقر المتعدد الأبعاد، وانعدام أو محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء وفرص الحصول على وسائل إنصاف وخدمات قانونية فعالة تشمل الحماية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وعلى خدمات الرعاية الصحية. وتشدد اللجنة مجدداً على أن العنف ضد النساء والفتيات هو عقبة رئيسية على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، كما أنه يحول دون تمتعهن بشكل كامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويُخل به أو يبطله.

24 - وتشدد اللجنة على أن تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل ودورها القيادي في الحياة العامة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات أمور مترابطة. وتعرب عن قلقها إزاء شيوع العنف ضد السياسيات والناخبات والمرشحات والقيّمات على الانتخابات وعلى القضاء النساء وأعضاء المنظمات المحلية والشعبية والنسائية في الحياة العامة. وتقر بأن جميع أشكال العنف والتمييز، بما في ذلك في السياقات الرقمية، تحول دون ممارسة المرأة حقها على قدم المساواة مع الرجل في المشاركة في جميع مجالات الحياة العامة، وتشدد على أن مشاركة المرأة أساسية لتحسين عمل المؤسسات العامة وتدعيم نتائج السياسات.

25 - وتؤكد اللجنة أهمية الاستثمار في تنمية قدرات النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن تمهيداً لكسر حلقة انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف والفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والسلام وحقوق الإنسان. وتقر بضرورة التعجيل في بذل جهود لوضع السياسات واستعراضها وتعزيزها، ورصد الموارد المالية والبشرية الكافية، من أجل معالجة الأسباب الهيكلية والكامنة لجميع أشكال العنف.

26 - وتقر اللجنة بأن التحرش الجنسي يعوق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ومشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة. وتؤكد أن التحرش الجنسي في الأماكن

الخاصة والعامّة، بما في ذلك داخل المؤسسات التعليمية وأماكن العمل، وكذلك في السياقات الرقمية، يؤدي إلى تكوين بيئة معادية.

27 - وتقر اللجنة أيضاً بأن التأثير المتزايد للعنف ضد النساء والفتيات في السياقات الرقمية، وبخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، وغياب التدابير الوقائية ووسائل الانتصاف، يؤكدان ضرورة اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء في شراكة مع الجهات المعنية الأخرى. وتشير إلى أن أشكال العنف الناشئة، مثل المطاردة السيبرانية والتسلط السيبراني وانتهاكات الخصوصية تطال نسبة مئوية عالية من النساء والفتيات وتضرّ بهنّ من نواح عدة بينها الصحة والعافية والسلامة العاطفية والنفسية.

28 - وتسلمّ اللجنة بضرورة معالجة آثار حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاع على النساء والفتيات، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي والناجيات منه.

29 - وتعرب اللجنة عن قلقها لأن بعض جوانب التنقل والنقل، بما في ذلك المنصات التي يتعذر الوصول إليها أو المركبات المكتظة أو المحطات الضعيفة الإنارة، يمكن أن تشكل عقبات أمام النساء والفتيات وأن تجعلهن عرضة للعنف، بما في ذلك الاعتداء والتحرش وغير ذلك من الأخطار التي تتهدد سلامتهن، ما يحد من قدرتهن على التنقل بحرية وأمان في المجال العام.

30 - وتقر اللجنة بأهمية مكافحة الاتجار بالأشخاص من أجل منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها، وتؤكد في هذا الصدد أهمية التنفيذ التام والفعال لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية⁽²²⁾، وكذلك خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص⁽²³⁾.

31 - وتعرب اللجنة عن قلقها من أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات وتزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل التي تديم أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز، فضلاً عن العنصرية والوصم وكراهية الأجانب، ومن أن هذه الجائحة فاقمت أوجه الضعف في أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك حصولهن على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، وخصوصاً الفتيات اللواتي ما برحن عرضة بشكل خاص لخطر التسرب من المدرسة وعدم العودة إليها، وكذلك في سلامتهن ورفاهتهن وسبل كسب عيشهن. وتعرب اللجنة كذلك عن بالغ القلق إزاء الطلب المتزايد على أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر، والزيادة الحادة المفاجئة التي أبلغ عنها في جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، أثناء فترة الإغلاق الشامل فضلاً عن الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتعرب اللجنة كذلك عن قلقها العميق لأن هذه الآثار غير المتناسبة تفاقم العقبات القائمة أمام مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة.

32 - وتؤكد اللجنة على الدور الحيوي الذي اضطلعت به المرأة وما زالت في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 وكذلك في التعافي الاقتصادي والنمو. وتشير إلى أن النساء يشكلن الأغلبية الساحقة من العاملين في المجالين الصحي والاجتماعي في الخطوط الأمامية، وأنهن يشاركن إلى حد كبير في تقديم الخدمات

(22) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2237, No. 39574

(23) قرار الجمعية العامة 293/64.

الأساسية والعامّة، وتقر بالحاجة إلى ضمان حصولهن على عمل لائق، وظروف عمل عادلة ومؤاتية، بما في ذلك أجور الكفاف، والأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، وحصول الجميع على الحماية الاجتماعية المدعومة باستراتيجيات وسياسات وخطط عمل وطنية وموارد كافية، وتؤكد كذلك على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، بصورة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل وتعزيز دورها القيادي في جميع مراحل الاستجابة والتعافي من كوفيد-19. وتقر اللجنة بأن مكافحة جائحة كوفيد-19 تتطلب استجابة عالمية تركز على التضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد واستراتيجيات التعافي المستدامة والشاملة للجميع بهدف الحد من مخاطر الصدمات في المستقبل، وبأن جميع الاستجابات الوطنية تتفد في سياق احترام تام لحقوق الإنسان. وتعرب عن قلقها العميق لأن لقاءات كوفيد-19، رغم الاتفاقات والمبادرات والإعلانات العامة الدولية، توزع في شكل غير متكافئ في جميع أنحاء العالم.

33 - وتقر اللجنة بأن التقدم المحرز على مستوى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتمتعهن التام بحقوق الإنسان الخاصة بهن، شهد تباطؤاً بسبب استمرار عدم التكافؤ التاريخي والهيكلية في علاقات القوة بين المرأة والرجل، والفقر، وأشكال عدم المساواة والتفاوت في الحصول على الموارد وفي امتلاكها والتحكم فيها، واتساع الفجوات التي تعرقل تكافؤ الفرص، ومحدودية الفرص المتاحة للوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والتعليم الشاملة للجميع، والعنف الجنساني، والقوانين والسياسات التمييزية، والمعايير الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية الجنسانية، وعدم المساواة في تقاسم أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر. وتؤكد الحاجة الملحة إلى إزالة تلك الحواجز الهيكلية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ما يعني مشاركتهن واتخاذهن القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة.

34 - وتعرب اللجنة عن قلقها لأن استمرار الحواجز الهيكلية يفاقم العقبات القائمة أمام مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة والقضاء على العنف. وتلاحظ أن وتيرة التقدم الحالية بطيئة للغاية، وأن تسريع التقدم حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

35 - وتسلم اللجنة بأن الأشكال المتعددة والمتداخلة من التمييز والتهميش تشكل عقبات أمام مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف. وتعرب عن احترامها وتقديرها لتنوع أوضاع وظروف النساء والفتيات، كما تعترف بأن بعض النساء يواجهن عوائق خاصة تحول دون تمكينهن. وتؤكد أيضاً أنه مع أن لجميع النساء والفتيات نفس حقوق الإنسان، فإن للنساء والفتيات الموجودات في سياقات مختلفة احتياجات وأولويات خاصة، تتطلب تليبيتها بشكل ملائم.

36 - وتقر اللجنة بحق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المشاركة والاندماج الكاملين والفعالين في المجتمع، وبأنه ينبغي أن تتاح للنساء والفتيات ذوات الإعاقة الفرصة للمشاركة بفعالية في جميع جوانب الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية على قدم المساواة مع جميع الأشخاص الآخرين.

37 - وتقر اللجنة أيضاً بأن نساء وفتيات الشعوب الأصلية، بغض النظر عن سنهن، كثيراً ما يواجهن عنفاً ومعدلات أعلى من الفقر، وإمكانية محدودة للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية، والخدمات المالية، والتعليم، والعمالة للنساء، فضلاً عن التمييز وإقصاء النساء من الحياة العامة وصنع القرار، بما في ذلك في ما يتصل بأراضي المجتمعات المحلية والأراضي التقليدية للشعوب الأصلية واستخدام مواردها الطبيعية، مع إقرارها في الوقت نفسه بمساهماتهن

الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، بما في ذلك مساهماتهن في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

38 - وتقر اللجنة كذلك بأهمية دور المرأة الريفية وبمساهمتها في القضاء على الفقر وفي تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة، فضلا عن مصادد الأسماك المستدامة. وتُبرز أهمية التأكد من مراعاة منظورات جميع النساء والفتيات الريفيات، ومن مشاركة النساء، والفتيات حسب الاقتضاء، مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في تصميم السياسات والأنشطة التي تمسّ بسبل كسب عيشهن ورفاههن وقدرتهن على التكيف، وفي تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

39 - وتقرّ اللجنة بالمساهمة الإيجابية التي تقدمها النساء والفتيات وقدرتهن على تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في بلدانهن الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد؛ وتشدد على ما للعمل الذي تقوم به العاملات المهاجرات من قيمة وكرامة في جميع القطاعات، بما في ذلك في مجال الرعاية والعمل المنزلي؛ وتشجع على القيام بخطوات مناسبة لضمان مشاركتهن الكاملة والمجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في إيجاد الحلول وإتاحة الفرص على المستوى المحلي، فضلا عن الجهود الرامية إلى تحسين التصور العام المكوّن عن المهاجرين والهجرة، ومعالجة الحالة الخاصة للنساء والفتيات المهاجرات، وخصوصا المهاجرات العاملات في الاقتصاد غير الرسمي وفي الأعمال الأقل مهارة وتعرّضهنّ لإساءة المعاملة والاستغلال، وذلك عبر تسليط الضوء في هذا الصدد على التزام الدول بحماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين.

40 - وتقر اللجنة أيضا بأن المشاركة الكاملة والفعالية للمرأة في الحياة العامة تعتمد على عوامل تمكينية من قبيل الاستقلال الاقتصادي والحصول التام والمتساوي على التعليم الجيد والتدريب والعمل اللائق والمساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة، والتغطية الصحية الشاملة، وإيلاء الأولوية لتوفّر الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول عليها ومقبوليتها، بما في ذلك لمن يعملن في الوظائف غير القياسية أو غير النظامية، وفي المهن الحرة، والهياكل الأساسية المستدامة والخدمات العامة، وخدمات الرعاية الميسورة التكلفة والحسنة الجودة، فضلا عن تقليص أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر والاعتراف بهما وإعادة توزيعهما. وتقر كذلك بضرورة تعزيز الإدماج الاجتماعي في السياسات المحلية وتعزيز القوانين غير التمييزية وإنفاذها.

41 - وتقر اللجنة كذلك بالفوائد التي قد تعود بها الأشكال الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي التي تتيح مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة، مع إيلاء اهتمام أكبر لآثار هذه التكنولوجيا على جميع النساء والفتيات. وتقر أيضا بأن المنصات الرقمية يمكن أن تصبح مساحات عامة تصاغ فيها استراتيجيات جديدة تؤثر على السياسات والعمل السياسي، تكون فيها النساء والفتيات قادرات على ممارسة حقهن في المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة العامة. وتلاحظ أن التطورات التكنولوجية الجديدة يمكن أن تديم أيضا الأنماط القائمة من عدم المساواة والتمييز، بما في ذلك في الخوارزميات المستخدمة في الحلول المستندة إلى الذكاء الاصطناعي. وتتوه بأهمية تعزيز وصول جميع النساء والفتيات على قدم المساواة مع الرجل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، وزيادة وصول النساء إلى التكنولوجيا الرقمية تمهيدا لتعزيز إنتاجيتهن وتنقلهن في سوق العمل، والعمل على سد الفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، وضمان أن تكون البرامج والخدمات والبنى التحتية قابلة للتكيف ومناسبة لتلائم الحاجز التكنولوجية المختلفة، بما في ذلك محو الأمية، واستهداف استراتيجيات العلوم

والتكنولوجيا والابتكار بغية الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز تمكين جميع النساء والفتيات والمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة العامة.

42 - وتؤكد اللجنة من جديد على حق جميع النساء والفتيات في التعليم، وتؤكد أن المساواة في الحصول على التعليم الشامل والمنصف والجيد يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، من خلال توفير الفرص والمعارف والقدرات والكفاءات والمهارات، والقيم الأخلاقية والفهم لهن، بما يمكن المرأة من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة العامة. وتسلم بأنه رغم المكاسب التي تحققت في توفير سبل الحصول على التعليم، ما زال من المرجح أن يظل عدد الفتيات المحرومات من التعليم أكبر من مثيله لدى الفتيان، وبأن الحواجز الجنسانية التي تحول دون تمتع الفتيات على قدم المساواة بحقهن في التعليم تشمل عوامل من بينها تأنيث الفقر، وعمل الأطفال الذي تقوم به الفتيات، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والحمل المبكر والمتكرر، وجميع أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، والاعتداء والتحرش داخل المدرسة وفي طريق الذهاب إليها والعودة منها، وتسلط الأقران والتسلط السيبراني، وفي السياقات التي تستخدم فيها الوسائط التكنولوجية، والافتقار إلى المرافق الصحية الآمنة والملائمة، بما في ذلك لأغراض المحافظة على النظافة الصحية أثناء فترة الطمث، والأعباء غير المتناسبة الناجمة عن أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر التي تقوم بها الفتيات، والقوالب النمطية الجنسانية والمعايير الاجتماعية السلبية التي تجعل الأسر والمجتمعات المحلية تولي اهتماما أقل لتعليم الفتيات مقارنة بتعليم الفتيان الأمر الذي قد يؤثر على قرار الوالدين بشأن السماح للفتيات بالالتحاق بالمدرسة.

43 - ولا تزال اللجنة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار المعدلات المرتفعة للأمية بين النساء والأدوار النمطية الجنسانية للمرأة والرجل، ما يعرقل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العمالة، الأمر الذي يؤدي إلى التمييز المهني، بما في ذلك التمثيل الناقص الواسع الانتشار للنساء والفتيات في كثير من ميادين العلم والتكنولوجيا، ما يمثل ضياعا للمواهب ولكيفية مقارنة المواضيع، ويعوق التنمية الاقتصادية والتمكين الاقتصادي للمرأة، ويمكن أن يسهم في الفجوة في الأجور بين الجنسين.

44 - وتشدد اللجنة على أهمية الاستفادة من التعليم، بما في ذلك الكفاءات الرقمية، والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع الأبعاد الرئيسية من قبيل الإبداع، وريادة الأعمال، والتفكير النقدي والمهارات الشخصية، وتعزيز فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب وتنمية المهارات على نحو كاف، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

45 - وتؤكد اللجنة من جديد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، دون تمييز من أي نوع، وتعترف بأن الأعمال الكاملة لهذا الحق يكتسي أهمية حاسمة في حياة النساء والفتيات ورفاههن وقدرتهن على المشاركة في الحياة العامة والخاصة، وبأنه شرط حيوي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وتعترف اللجنة بأن استهداف الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين والتمييز والوصم والعنف والقضاء عليها في خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية العامة ومحدودية الحصول عليها، مسألة مهمة بالنسبة لجميع النساء والفتيات.

46 - وتقر اللجنة بأن النساء والفتيات يضطعن بنصيب غير متناسب من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر، وأن هذا التوزيع غير المتكافئ للمسؤوليات يحد من قدرة المرأة على المشاركة في

عمليات صنع القرار وشغل المناصب القيادية، ويفرض قيوداً كبيرة على إتمام النساء والفتيات التعليم والتدريب، أو التقدم فيهما، وعلى دخول المرأة سوق العمل المدفوع الأجر، ومعاودة دخولها إليها، والنجاح فيها، وعلى فرصها الاقتصادية وأنشطتها في مجال إطلاق المشاريع. وتزداد على ضرورة الاعتراف بتحمل المرأة نصيباً غير متناسب من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر وعلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتخفيف هذا العبء وإعادة توزيعه وإعطاء قيمة له، من خلال تعزيز المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل داخل الأسرة المعيشية، ومن خلال إعطاء الأولوية لمجالات تشمل وضع هياكل أساسية مستدامة، وسياسات حماية اجتماعية، وتقديم خدمات اجتماعية جيدة النوعية وميسورة التكلفة وبسهولة الحصول عليها، بما في ذلك خدمات الرعاية، ورعاية الطفل، وإجازات الأمومة أو الأبوة أو الإجازات الوالدية.

47 - وتقر اللجنة أيضاً بأن تقاسم المسؤوليات الأسرية يهيئ بيئة أسرية مؤاتية لتمكين المرأة اقتصادياً في عالم العمل الآخذ في التغيير على نحو يساهم في التنمية، وبأن المرأة والرجل يساهمان إسهاماً كبيراً في رفاه الأسرة، وبأن إسهام المرأة بوجه خاص في المنزل، بما في ذلك أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر، التي لم يُعترف بها بعدُ بالقدر الكافي، تولد رأس مال بشرياً واجتماعياً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

48 - وتسلم اللجنة بالفائدة التي يمكن جنيها من تنفيذ سياسات ذات منحنى أسري تهدف، في جملة أمور، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ومشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة والاكتفاء الذاتي للوحدة العائلية، وتقر بالحاجة إلى ضمان مراعاة جميع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، للاحتياجات والتوقعات المتغيرة للأسر في إطار أدائها لوظائفها المتعددة، وبالحاجة إلى احترام حقوق وقدرات ومسؤوليات جميع أفراد الأسرة.

49 - وتلاحظ اللجنة أن حصول الجميع على الحماية الاجتماعية يؤدي دوراً محورياً في الحد من عدم المساواة، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتعزيز الفرص المتاحة لمشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف. وتكرر التأكيد بأن لكل شخص الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق يضمن له ولأسرته الصحة والرفاه، بما في ذلك الغذاء والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وبأن للأمومة والطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين. بيد أن اللجنة تشعر بالقلق لأن توفير التغطية بهذه الخدمات لا تزال تعتره ثغرات، لا سيما فيما يخص النساء والفتيات. وهي تقر بأن نظم الحماية الاجتماعية يمكن أن تساهم إسهاماً بالغ الأهمية في إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع، وبخاصة للأشخاص الواقعين في براثن الفقر والمهمشين أو أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشّة ويكونون عرضة للتمييز.

50 - وتلاحظ اللجنة أيضاً الأهمية الحيوية لتسجيل المواليد من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الضمان الاجتماعي، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية، ومن أجل المشاركة وصنع القرار في الحياة العامة، وتعرب عن قلقها إزاء المستويات المتدنية لتسجيل المواليد في أوساط بعض نساء وفتيات الشعوب الأصلية، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمهاجرات، والفتيات، والنساء والفتيات في المناطق الريفية، والنساء المنتميات إلى أقليات قومية أو إثنية، أو أقليات دينية أو لغوية. وتعرب اللجنة عن قلقها كذلك من أن جميع الأشخاص الذين لا يحملون وثائق تسجيل ميلادهم أو جنسية قد يكونون أكثر عرضة للتمييز والإقصاء والتهمة والعنف وانعدام الجنسية والاستغلال وإساءة المعاملة.

51 - وتغرب اللجنة عن قلقها إزاء استمرار تحمّل النساء النصيب الأكبر من عبء الفقر، وتؤكد أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، أمر لا غنى عنه لتمكين المرأة اقتصاديا ومشاركتها واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، وللقضاء على العنف وتحقيق التنمية المستدامة. وتقر كذلك بالروابط المتأزرة بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والقضاء على الفقر، والحاجة إلى ضمان مستوى معيشي لائق للنساء والفتيات طوال فترة حياتهن، وأهمية تقديم الدعم إلى البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

52 - وتغرب اللجنة عن قلقها إزاء استمرار الفجوات الكبيرة بين الجنسين في المشاركة في القوة العاملة والقيادة، والأجور، والدخل، والمعاشات التقاعدية، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى الموارد المالية والاقتصادية والإنتاجية والتحكم بها، فضلا عن التمييز المهني، والتقليل من قيمة الصناعات التي تهيمن عليها الإناث، وعدم تكافؤ ظروف العمل، ومحدودية فرص التقدم الوظيفي، والحضور الزائد للمرأة في أشكال العمل غير النظامية وغير القياسية. وتغرب اللجنة أيضا عن قلقها العميق لأن المكاسب التعليمية التي تحصّلها المرأة لم تترجم بعد إلى فرص متساوية للحصول على العمالة الكاملة والعمل اللائق، مع ما يترتب عليه ذلك من آثار سلبية طويلة الأجل في تنمية أي مجتمع، ولأن استمرار المعدلات المرتفعة للامية بين النساء والقوالب النمطية الجنسانية تعرقل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العمالة.

53 - وتؤكد اللجنة ضرورة تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الاقتصاد الرسمي، ولا سيما في صنع القرار الاقتصادي، وعلى قدم المساواة مع الرجل في الحصول على العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، وكفالة تمتع المرأة والرجل بمعاملة متساوية في مكان العمل، فضلا عن المساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي أو لقاء العمل المتساوي القيمة، والوصول إلى السلطة وصنع القرار. وتؤكد من جديد أهمية الاستثمار في المرأة في جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك عن طريق دعم الأعمال التجارية التي تقودها النساء وتيسير حصول المرأة على التمويل والتدريب والتكنولوجيا ووصولهن إلى الأسواق والطاقة المستدامة والميسورة التكلفة والنقل والتجارة.

54 - وتؤكد اللجنة من جديد أهمية زيادة الاستثمارات بشكل ملحوظ من أجل سد الثغرات في الموارد بغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية والدولية ورسدها، والتنفيذ الكامل للالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، من أجل الاستفادة من التقدم المحرز وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، مع مراعاة أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا من التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو بالأحرى مكمل له.

55 - وتدرك اللجنة أهمية وجود بيئة خارجية مؤاتية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة، من خلال تشجيع مشاركة المرأة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، وتحكّمها فيها وإدارتها لها ومشاركتها فيها، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد المالية الكافية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، وهو ما من شأنه أن يعزز استخدام التكنولوجيات التمكينية للنهوض بقدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة وتمكينها اقتصاديا.

56 - وتدرك اللجنة أيضا الاحتياجات الخاصة لجميع النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية وفي المناطق المتضررة من الإرهاب، وتسلم بأن التهديدات الصحية

العالمية، والآثار السلبية لتغير المناخ، وتزايد وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، والتطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، وما يتصل بذلك من حالات الطوارئ الإنسانية، والتشريد القسري للسكان، أمور تهدد بنقوبض الكثير من التقدم المحرز خلال العقود الأخيرة في مجال التنمية، ولها آثار سلبية بشكل خاص على النساء والفتيات لا سيما في البلدان النامية، هي عوامل من الضروري تقييمها والتصدي لها على النحو الواجب. ويساورها قلق بالغ لأن النساء والفتيات اللاتي يعشن في هذه المناطق يواجهن عوائق مميزة تحول دون حصولهن على المياه والصرف الصحي، فضلاً عن إدارة النظافة الصحية أثناء الحيض، وأنهن يتحملن العبء الرئيسي المتمثل في جمع المياه للأسرة ومسؤوليات الرعاية، بما في ذلك تلك الناشئة عن الأمراض المنقولة بالماء، في أنحاء كثيرة من العالم.

57 - وتقر اللجنة كذلك بالدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وفي بناء السلام، وتؤكد في هذا الصدد أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية، بما في ذلك عن طريق زيادة دورها في العمليات السلمية، وكذلك في صنع القرار في الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وتكرر تأكيد أهمية إشراك الرجال والفتيان كشركاء في تعزيز هذه المشاركة.

58 - وترحب اللجنة بالمساهمات الكبرى التي يقدمها المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والمجتمعية، والجماعات النسوية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمنظمات التي تقودها الفتيات والشابات، والنقابات من أجل إدراج مصالح النساء والفتيات واحتياجاتهن وأفكارهن في الخطط المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتقر بأهمية إقامة حوار منفتح وجامع وشفاف مع المجتمع المدني في إطار تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

59 - وتقر اللجنة بأن الأعراف الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية الجنسانية يمكن أن تترسخ من خلال وسائل الإعلام والإعلان والصناعة السينمائية، وتؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام، مع ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في وسائل الإعلام، في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال التغطية غير التمييزية والمراعية للاعتبارات الجنسانية.

60 - وتذكر اللجنة أيضاً أهمية إشراك الرجال والفتيات بالكامل، بوصفهم عناصر تحفز على التغيير وتسقيده منه، وبوصفهم شركاء وحلفاء استراتيجيين في تعزيز مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف وفي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

61 - وتحت اللجنة الحكومات على جميع المستويات وبالاشتراك، حسب الاقتضاء، مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، كل في إطار ولايته ومع مراعاة الأولويات الوطنية، وتدعو منظمات المجتمع المدني، ومن بينها المنظمات النسائية، والمنظمات التي يقودها الشباب، والجماعات النسوية، والمنظمات الدينية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيثما وجدت، والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، على اتخاذ الإجراءات التالية:

تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والتنظيمية

(أ) اتخاذ إجراءات من أجل التنفيذ التام للتعهدات والالتزامات القائمة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وضمان تمتعهن بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة مع الرجل من دون تمييز من أي نوع كان، وذلك بهدف تحسين التقدم الحرز نحو مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف؛

(ب) النظر، على سبيل الأولوية بشكل خاص، في التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بهما، أو الانضمام إليهما، والحد من نطاق أي تحفظات، وصياغة أي تحفظات من هذا القبيل بأدق ما يمكن من تعابير وأصيغها من معانٍ بما يضمن عدم إيداء تحفظات لا تتفق مع هدف هاتين الاتفاقيتين والغرض منهما، واستعراض التحفظات عنهما بانتظام تمهيداً لسحبها، وسحب التحفظات التي تتعارض مع هدف الاتفاقية ذات الصلة والغرض منها، وتنفيذ الاتفاقيتين بالكامل عن طريق أمور منها وضع تشريعات وسياسات وطنية فعالة؛

(ج) النظر في التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، والإشارة إلى أهمية معايير العمل الدولية الأخرى ذات الصلة، وهي اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (رقم 102)⁽²⁴⁾، والتوصية بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202)، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم لعام 2015 (رقم 204) وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189)⁽²⁵⁾، وغيرها من معايير منظمة العمل الدولية، والنظر في تنفيذها فيما يخص الدول التي صدقت عليها بالفعل؛

(د) الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية تنتافي مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل، ولا سيما في البلدان النامية؛

(هـ) اتخاذ تدابير لتحقيق المشاركة المتساوية والمجدية للمرأة وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإزالة جميع الحواجز الهيكلية، ومن بينها الحواجز القانونية أو المؤسسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات؛

(و) مراجعة وإصلاح القوانين والسياسات التي تميز ضد النساء والفتيات وتعوق مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع جوانب الحياة العامة، وتنفيذ تدابير محددة الهدف للتصدي لجملة أمور منها جميع أشكال التمييز، فضلا عن العنف ضد النساء والفتيات، وضمان إمكان لجوء النساء والفتيات إلى القضاء والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهن؛

(24) United Nations, *Treaty Series*, vol. 210, No. 2838

(25) المرجع نفسه، vol. 2955, No. 51379

(ز) سن أو تعزيز وإنفاذ القوانين والأطر التنظيمية التي تكفل المساواة وتلغي التمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك القوانين والأطر التي تحظر التمييز على أساس الحمل أو الأمومة أو الوضع العائلي أو العمر، فضلاً عن أشكال التمييز الأخرى؛

(ح) حماية وتعزيز الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والمفاوضة الجماعية، بما يتيح للعاملات جملة أمور منها تنظيم صفوفهن ضمن النقابات، ومنظمات العمال وأرباب العمل، والتعاونيات، ورابطات الأعمال، والانضمام إليها والمشاركة فيها على جميع المستويات مع الاعتراف بأن هذه الكيانات القانونية تُنشأ وتعُدّل وتُحل وفقاً للقوانين الوطنية بما يراعي الالتزامات القانونية الدولية لكل دولة؛

(ط) حماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير، والمساواة في حقوق المرأة في المشاركة في الأنشطة السياسية والحياة العامة ككل، لضمان مشاركة المرأة من جميع الأعمار، من دون أي نوع من أنواع التمييز، مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل، على جميع مستويات صنع القرار وفي جميع القطاعات، بما في ذلك من خلال الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء والشباب، من دون أي شكل من أشكال العنف والتحرش، بما في ذلك التسلط أو التهديد؛

(ي) تحديد أهداف وآجال لتحقيق التوازن بين الجنسين في فروع السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية على جميع المستويات وفي جميع المجالات، بما في ذلك في اللجان والهيئات المتخصصة وأفرقة العمل، وتحقيق ذلك من خلال التدابير ذات الصلة، مثل الإجراءات الإيجابية والتدابير الخاصة المؤقتة الملائمة، بما في ذلك تحديد الحصص والتعيينات وبرامج التدريب والتوعية الموجهة للنساء، بمن فيهن الشابات والنساء اللاتي يعشن أوضاعاً هشّة؛

(ك) اتخاذ كل التدابير اللازمة لتشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح عدد متساو من النساء والرجال، وتعزيز المساواة في القيادة في هياكل الأحزاب، وتعميم المنظور الجنساني في برامج الأحزاب؛

(ل) تشجيع تنفيذ التدابير والآليات، بما في ذلك الآليات المناسبة لتتبع التقدم المحرز، بغية تحقيق هدف تحقيق التوازن بين الجنسين في جميع المناصب الانتخابية؛

(م) وضع وتنفيذ سياسات وبرامج، بما في ذلك من خلال التمويل المناسب والتدابير المبتكرة للنهوض بالمرأة بوصفها قائدة ورئيسة تنفيذية ومديرة، في جميع المجالات، ولا سيما في المناصب الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصنع القرار، بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين على جميع المستويات؛

(ن) كفالة مراعاة منظورات النساء والفتيات، حسب الاقتضاء، في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع وفي حالات الطوارئ الإنسانية، وكفالة مشاركتهن بشكل فعلي ومجدٍ، على قدم المساواة مع الرجل، في وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والأنشطة المتصلة بمنع نشوب النزاعات والوساطة من أجل السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن مراعاة منظور النساء والفتيات المشردات داخلياً واللجئات؛ وضمان الاحترام والحماية الكاملين لحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات في جميع استراتيجيات الاستجابة والتعافي وإعادة الإعمار، وكفالة اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات في هذا الصدد؛

(س) تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات الصلة على جمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة حسب الدخل والجنس والسن والعرق والإثنية والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الصفات المميزة الهامة في السياقات الوطنية، لدعم وتصميم وتنفيذ وتتبع السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحسين مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن تقييم القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، وتعزيز الشراكات وحشد المساعدة المالية والتقنية من جميع المصادر لتمكين البلدان النامية من القيام، على نحو منهجي، بتخطيط وجمع وإتاحة بيانات مصنفة وإحصاءات جنسانية عالية الجودة وموثوقة وحسنة التوقيت؛

منع العنف ضد المرأة في الحياة العامة والقضاء عليه

(ع) القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة والخاصة ومنعها والتصدي لها، من خلال اعتماد نهج متعددة القطاعات ومنسقة للتحقيق مع مرتكبي العنف ضد النساء والفتيات ومقاضاتهم ومعاقبتهم، ووضع حد للإفلات من العقاب، ولتوفير الحماية وتمكين جميع الضحايا والناجيات من الحصول على قدم المساواة مع الرجل على سبيل الجبر والانتصاف الملائمة، وعلى الخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية الشاملة، لدعم شفائهن الكامل وإعادة إدماجهن في المجتمع، بما في ذلك من خلال توفير سبل الحصول على الدعم النفسي الاجتماعي وإتاحة مساكن ميسورة التكلفة وفرص عمل وخدمات إعادة التأهيل، ومراعاة أهمية عيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من أعمال العنف، من قبيل العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف العائلي وعمليات القتل المرتبطة بنوع الجنس، بما في ذلك قتل الإناث وإساءة معاملة المسنات؛ ومعالجة الأسباب الهيكلية والكامنة للعنف ضد النساء والفتيات من خلال تعزيز تدابير الوقاية والبحث وتعزيز أعمال التنسيق والرصد والتقييم، بسبل منها تشجيع أنشطة التوعية، بما في ذلك الكشف عن التكاليف التي يتكبدها المجتمع والاقتصاد جراء ذلك العنف، والعمل مع المجتمعات المحلية؛

(ف) سن أو تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف والتحرش ضد المرأة من جميع الأعمار في عالم العمل، وفي المجالين العام والخاص، وتوفير سبل الانتصاف الفعال في حالات عدم الامتثال؛ وضمان سلامة النساء في مكان العمل؛ والتصدي للعواقب المتعددة للعنف والتحرش، باعتبار أن العنف ضد النساء والفتيات يشكل عقبة أمام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً؛ ووضع تدابير لتشجيع عودة ضحايا العنف والناجين منه إلى سوق العمل مجدداً؛

(ص) متابعة البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى منع المضايقة والقضاء عليها في الأماكن العامة والخاصة، بما في ذلك في السياقات الرقمية، بما يشمل التسلسل السيبراني والمطاردة السيبرانية، مع التركيز على التدابير القانونية والوقائية والحماة الفعالة للضحايا وللمعرضين لخطر الوقوع ضحية التحرش؛

(ق) القضاء على الممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والزواج القسري، التي قد تخلف آثار طويلة الأمد على حياة الفتيات والنساء وعلى صحتهم وأجسامهم، بما في ذلك زيادة خطر تعرضهن للعنف والأمراض المنقولة جنسياً، والتي تؤثر سلباً على فرص مشاركتهن في الحياة العامة، علماً أن هذه الممارسات لا تزال موجودة في جميع مناطق العالم رغم تكثيف الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي لها، بسبل من بينها تمكين جميع النساء والفتيات، والعمل مع

المجتمعات المحلية من أجل مكافحة المعايير الاجتماعية السلبية التي تتغاضى عن هذه الممارسات، وتمكين الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية من أجل التخلي عن تلك الممارسات، ومجابهة فقر الأسر والاستبعاد الاجتماعي، وضمان إمكانية حصول الفتيات والنساء المعرضات لخطر هذه الممارسات أو المتضررات منها، على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية؛

(ر) بناء قدرات الموظفين الحكوميين في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية على اعتماد تدابير وقائية معززة للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك في السياقات الرقمية، وعلى التصدي للحوادث، وإنفاذ الآليات القضائية وآليات الشكاوى، وتوعية المسؤولين عن طريق التأكد من تدريبهم على تلبية الاحتياجات المختلفة والمحددة للنساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف لثلاثي ضحية له مرة أخرى عند التماسهن العدالة والإنصاف؛

(ش) كفالة إمكانية لجوء جميع ضحايا العنف من الإناث إلى القضاء من دون إعاقة والحصول على مساعدة قانونية فعالة حتى يتسنى لهن اتخاذ قرارات مدروسة في ما يتعلق بأمر منها الإجراءات القانونية بما يتيح مقاضاة كل الحالات المتصلة بالعنف، ومن بينها الحالات المتصلة بالضحايا. وكذلك كفالة إتاحة سبل انتصاف عادلة وفعالة لجميع الضحايا لما لحقَ بهن من أضرار، بطرق منها اعتماد تشريعات وطنية عند الاقتضاء؛

(ت) اتخاذ تدابير لإشاعة بيئة آمنة وتمكينية لحماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز بسبب انخراطها في الحياة العامة، بما في ذلك في السياقات الرقمية، والقيام بخطوات عملية لمنع العنف والتصدي له، بما في ذلك عن طريق مكافحة الإفلات من العقاب وضمان تقديم المسؤولين عن الانتهاكات وإساءة المعاملة إلى العدالة على وجه السرعة؛

(ث) تعميم منظور جنساني في وضع مفاهيم التكنولوجيا الرقمية والسياسات المتصلة بها، وتطويرها وتنفيذها، وتعزيز مشاركة المرأة من أجل التصدي للعنف والتمييز ضد النساء والفتيات في السياقات الرقمية، وذلك بطرق منها تشجيع شركات التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت، على احترام المعايير وتنفيذ آليات إبلاغ شفافة يسهل الوصول إليها؛

تعزيز الإصلاحات المؤسسية المراعية للاعتبارات الجنسانية

(خ) اتخاذ تدابير لتحقيق التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية في هيئات صنع القرار على جميع المستويات، ووضع نُهج تحويلية وإدخال تغييرات في الهياكل والممارسات المؤسسية، واستخدام استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني للتعبيل بتنفيذ التشريعات والسياسات العامة والمالية، بما في ذلك، من خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

(ذ) ضمان مراعاة منظورات جميع النساء والفتيات، والمشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل، حسب الاقتضاء، للنساء والفتيات في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والأنشطة التي تمس معيشتهم ورفاههم وقدرتهم على التكيف، وكفالة تمكين النساء ومنظماتهن، والمنظمات التي تقودها الفتيات والشباب، من المشاركة الكاملة والأمنة والفعالة في عملية صنع القرار، والسياسات والمؤسسات على جميع المستويات؛

(ض) تعزيز قدرة الآليات الوطنية على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، عن طريق تخصيص الموارد المالية والتقنية والبشرية الكافية بما يمكنهن من الاضطلاع بولاياتهن بفعالية؛

(أ أ) مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في جهود مواجهة كوفيد-19 والتعافي منه، وزيادة الدور القيادي للمرأة في تلك الجهود، بما في ذلك من خلال تعزيز التوازن بين الجنسين في أفرقة العمل واللجان الدائمة وغيرها من هيئات صنع القرار؛ وكذلك تشجيع مشاركة أعضاء المنظمات النسائية في هيئات وعمليات صنع القرار، حسب الاقتضاء؛

(ب ب) وضع خطط لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، تعزز التنمية المستدامة وتدفع بالتغيير التحويلي نحو إقامة مجتمعات عادلة وشاملة للجميع من خلال جملة أمور منها استهداف النساء والفتيات، مع التشديد على أنه ينبغي للاستجابة الاقتصادية، بما في ذلك تدابير القضاء على الفقر، والمساعدة والحماية الاجتماعيتين، ولحزم التدابير الضريبية والتحفيزية أن تكون متاحة للجميع على قدم المساواة، وأن تُعنى على وجه التحديد بقطاع الرعاية، مع اتخاذ تدابير تحد من الحصة غير المتناسبة للنساء والفتيات من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر وتعيد توزيعها، وتضمن للمرأة الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، بما في ذلك في قطاع الصحة العامة؛ وكذلك اتخاذ إجراءات لتعزيز روح المبادرة النسائية وتعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي في الدورة الاقتصادية؛

(ج ج) اتخاذ التدابير المناسبة لإشاعة بيئة عمل آمنة وتمكينية وخالية من العنف للنساء، ولا سيما للعمليات في الخطوط الأمامية، وتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في مجالي الصحة البدنية والعقلية، وتزويدهن بالدعم النفسي والنفسي - الاجتماعي؛ وتوفير معدات مناسبة للوقاية الشخصية، ومواد النظافة الصحية الأساسية والصرف الصحي، فضلاً عن الحصول على المياه الصالحة للشرب والميسورة التكلفة؛ وضمان حصول الجميع وعلى قدم المساواة على الصعيد العالمي على العلاجات والأدوية واللقاحات، وكذلك على التكنولوجيات والمنتجات الصحية لمواجهة كوفيد-19 مع الاعتراف بدور التحصين الواسع النطاق ضد كوفيد-19 باعتباره إحدى المنافع العامة العالمية من أجل الصحة؛

(د د) دعوة منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة تعميم مراعاة منظور جنساني في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك تلك التي تتناول مواجهة كوفيد-19 والتعافي منه؛

(ه ه) إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات الوطنية، وبرامج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتقييم الاحتياجات، ونظم التنبؤ والإنذار المبكر، وخطط الاستجابة والتعافي بشأن إدارة مخاطر الكوارث، وفقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي والتلوث، ولا سيما في البلدان النامية، والاعتراف بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في صنع القرار على جميع المستويات، لا سيما في الاستراتيجيات والسياسات المتصلة بآثار تغير المناخ، مع التويه بأهمية المناقشات الجارية بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 المزمع اعتماده في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(و و) دعم قدرة النساء والفتيات على الصمود والتكيف من أجل مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية الشديدة، والتعافي منها، من خلال توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية، والحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق للنساء، فضلاً عن التمويل المناسب، بما في ذلك

التمويل المتصل بالمناخ من القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات، والتكنولوجيا، والإغاثة الإنسانية والتأهب للكوارث لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتقليلها إلى أدنى حد والتصدي لها؛ مواصلة زيادة مراعاة المنظور الجنساني في التمويل المناخي بهدف تعزيز قدرات المرأة؛

(ز ز) تعزيز فعالية المؤسسات وخضوعها للمساءلة على جميع المستويات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وضمان القدرة على اللجوء إلى القضاء والاستفادة من الخدمات العامة بشكل متكافئ؛

زيادة توفر التمويل العالي الجودة لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة

(ح ح) إشاعة ظروف مؤاتية لترشيح النساء عن طريق ضمان المساواة في الحصول على تمويل الحملات الانتخابية، حسب الاقتضاء، وكذلك المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام، وبرامج التدريب، والإعانات المقدمة لرعاية الأطفال، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير الرعاية للمعالين الآخرين؛

(ط ط)حث البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ التزاماتها بالكامل، بما في ذلك تحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية ونسبة تراوح بين 0,15 و 0,2 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، وتشجيع البلدان النامية على الاستفادة من التقدم المحرز في ضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداماً فعالاً للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ي ي) تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع مراعاة أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً من التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له، ودعوة جميع الدول إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع التركيز على الأولويات الإنمائية المشتركة، بمشاركة جميع الجهات المعنية المتعددة في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع ملاحظة أن تولي الجهات الوطنية زمام الأمور والقيادة في هذا الصدد عنصر لا غنى عنه لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتحسين معيشتهم ورفاههن؛

إسماع صوت المرأة وعدم ترك أحد خلف الركب في الحياة العامة

(ك ك) توفير بناء القدرات والتدريب لتمكين النساء والفتيات من تنمية قدراتهن ومهاراتهن وخبراتهم للمشاركة في الحياة العامة وممارسة دور قيادي؛

(ل ل) تنفيذ تدابير لمواجهة العنف وارتفاع معدلات الفقر التي تعاني منها النساء والفتيات الريفيات وضمان حصولهن على التعليم الجيد والصحة العامة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية، والعدالة، والمياه والصرف الصحي، وغير ذلك من الموارد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية، فضلاً عن توفير إمكانية حصول المرأة الريفية على الخدمات المالية، والموارد والفرص الاقتصادية، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية والتكنولوجيا المستدامتين والموفرتين للوقت والعمل، وعلى الأراضي، بهدف تعزيز مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة؛

(م م) تعزيز وحماية حقوق المسنات عن طريق ضمان المساواة في حصولهن على الخدمات الاجتماعية والقانونية والمالية، والبنى التحتية، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والموارد الاقتصادية، ومشاركتهن الكاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار؛

(ن ن) ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء المتحدرات من أصل أفريقي في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الاعتراف بالإسهام الكبير للنساء والفتيات المتحدرات من أصل أفريقي في تنمية المجتمعات، ومع مراعاة برنامج أنشطة تنفيذ العقد الدولي للمتحدريين من أصل أفريقي (2015-2024)؛

(س س) تعزيز الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتعزيز مشاركتهن وتعزيز دورهن القيادي في المجتمع من خلال اتخاذ تدابير لتذليل كل الحواجز التي تمنع أو تحد من المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وإدماجهن في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك من خلال وضع برامج تمكينية، وتوعية المجتمعات المحلية، وبرامج التوجيه وبناء القدرات، وضمان استفادتهن، على قدم المساواة مع الآخرين، من الموارد الاقتصادية والمالية والبنية التحتية الاجتماعية الشاملة للإعاقة والتي يسهل الوصول إليها، ووسائل النقل، وآليات العدالة والخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم، فضلا عن العمالة المنتجة والعمل اللائق للنساء ذوات الإعاقة، بما في ذلك في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وعن طريق كفاءة إدماج أولويات وحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة إدماجا كاملا في السياسات والبرامج، والتشاور الوثيق معهن وإشراكهن بفعالية في عمليات صنع القرار؛

(ع ع) تعزيز وحماية حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية من خلال التصدي للأشكال المتعددة والمتداخلة من التمييز والعوائق التي يواجهنها، بما في ذلك العنف، وضمان الحصول على التعليم الجيد والشامل للجميع، والرعاية الصحية، والخدمات العامة، والموارد الاقتصادية، بما في ذلك الأرض والموارد الطبيعية، وحصول المرأة على عمل لائق، وضمان تمكينهن ومشاركتهن واتخاذهن القرارات بصورة كاملة وفعالة على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وتذليل العوائق الهيكلية والقانونية التي تحول دون مشاركتهن الكاملة والفعالة وعلى قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع احترام وحماية معارفهن التقليدية ومعارف أسلافهن والاعتراف بالدور المتميز والهام لنساء وفتيات الشعوب الأصلية في التنمية المستدامة، والإشارة في هذا الصدد إلى أهمية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالنسبة إلى نساء وفتيات الشعوب الأصلية⁽²⁶⁾؛

(ف ف) اعتماد سياسات وتشريعات وطنية تراعي الاعتبارات الجنسانية في مجال الهجرة، تمشيا مع الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي، بغية حماية حقوق الإنسان الخاصة بجميع النساء والفتيات المهاجرات، بغض النظر عن وضعهن القانوني من حيث الهجرة؛ والاعتراف بمهارات العاملات المهاجرات وتعليمهن من أجل تعزيز تمكينهن الاقتصادي في جميع القطاعات، والعمل حسب الاقتضاء على تيسير التحاقهن بسوق العمل المنتج واللائق وإدماجهن في القوة العاملة، في مجالات منها التعليم والعلوم والتكنولوجيا؛ والاعتراف بأهمية حماية حقوق العمل وتهيئة بيئة آمنة للعاملات المهاجرات والعاملات في الوظائف غير المستقرة، بما في ذلك منع الاعتداء والاستغلال والتصدي لهما وحماية العاملات المهاجرات في جميع القطاعات وتعزيز تنقل العمالة؛ وحماية المهاجرات والفتيات من جميع أشكال العنف والاستغلال

(26) قرار الجمعية العامة 295/61، المرفق.

والاعتداء، بما يكفل إمكانية لجوئهم إلى القضاء لتقديم شكاوى بشأن انتهاكات حقوقهم، والقيام بخطوات لضمان مشاركة المهاجرات مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع المسائل التي تمس بهن، وفقاً للتشريعات الوطنية؛

(ص ص) تشجيع المشاركة الفعالة والمجدية للنساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أو المعرضات لخطر الإصابة بهما أو المتضررات منهما، في المسائل التي تمس حياتهن، والقضاء على التمييز والعنف ضدهن، وكذلك لمقدمي الرعاية إلى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومراعاة تعرضهن للوصم والتمييز والفقر والتهميش من قبل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية عند تنفيذ البرامج والتدابير التي تشجع على تشاطر تحمّل مسؤوليات الرعاية على قدم المساواة؛

(ق ق) دعم الدور الهام الذي تضطلع به الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء؛ والقيام بالخطوات اللازمة لحماية تلك الجهات الفاعلة، بمن فيها المدافعات عن حقوق الإنسان، ولإدماج منظور جنساني في عملية تهيئة بيئة آمنة وتمكينها للدفاع عن حقوق الإنسان ومنع ارتكاب الانتهاكات والتجاوزات في حقهن في المناطق الريفية، بما في ذلك تعرضهن للتهديدات والتحرش والعنف، ولا سيما في سياق المسائل المتصلة بحقوق العمل، وبالبيئة والأراضي والموارد الطبيعية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب باتخاذ خطوات لضمان فتح تحقيقات فورية ونزيهة في الانتهاكات أو التجاوزات ومحاسبة المسؤولين عنها؛

(ر ر) إشراك الرجال والفتيان بالكامل، باعتبارهم عناصر تحفز على التغيير وتستفيد منه، وباعتبارهم شركاء وحلفاء استراتيجيين في تعزيز فرص استفادة النساء والفتيات من نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والهياكل الأساسية المستدامة؛ والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، في الأوساط العامة والخاصة على السواء، من خلال فهم ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، مثل علاقات القوة غير المتكافئة والقوالب النمطية الجنسانية والممارسات التي تكسّر التمييز ضد النساء والفتيات؛ ووضع وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية تعالج أدوار ومسؤوليات الرجال والفتيان، بما في ذلك المساواة في تقاسم المسؤوليات بين النساء والرجال في القيام بأعمال الرعاية والعمل المنزلي؛ وضمان إنفاذ القوانين المتعلقة بدفع نفقة الأولاد؛ وتحويل الأعراف الاجتماعية السلبية التي تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات، بغرض القضاء عليها، وكذلك المواقف التي تعتبر النساء والفتيات أدنى مرتبة من الرجال والفتيان؛

معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل

(ش ش) وضع وتنفيذ تدابير أكثر فعالية تهدف إلى القضاء على الفقر الذي تواجهه النساء والفتيات وإلى تحسين ظروفهن المعيشية لتعزيز تحقيق إمكاناتهن الكاملة، وتمكين النهوض بالمرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار، بما في ذلك من خلال سياسات العمل والخدمات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية؛

(ت ت) ضمان التمكين الاقتصادي للمرأة وحقوقها في العمل وحقوقها أثناء العمل، بما في ذلك عن طريق تعزيز عمالتها الكاملة والمنتجة وعملها اللائق، وقدرتها على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والمالية، من أجل تيسير مشاركتها الكاملة والمتساوية في سوق العمل وصنع القرار، وضمان وصولها إلى المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص؛

(ث ث) القضاء على التمييز المهني عن طريق تذليل الحواجز الهيكلية، وتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل، وخصوصاً في الميادين الناشئة والقطاعات الاقتصادية المتنامية، مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاعتراف بقيمة القطاعات التي تضم أعداداً كبيرة من العاملات؛ وتوفير الحماية الاجتماعية، وضمان المساواة في المعاملة في مكان العمل، ودعم الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي في جميع القطاعات، وتعزيز الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، وقدرة المرأة على الحصول على الائتمانات وعلى المبادرة بإطلاق المشاريع، فضلاً عن الإدماج المالي ومهارات إلمام النساء والفتيات بالتكنولوجيا المالية والرقمية؛

(خ خ) تعميم مراعاة منظور جنساني عند تصميم السياسات العامة وتنفيذها ورصدها، في تخطيط واستخدام المساحات العامة الآمنة والخدمات العامة والبنية التحتية الحضرية والريفية المستدامة، بما في ذلك شبكات النقل العام، وتشجيع تنقل النساء والفتيات وسلامتهن وتمكينهن؛ وكفالة إمكانية حصول جميع النساء والفتيات على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والمنصفة، ووصولهن إلى سبل ممارسة النظافة الصحية أثناء فترة الطمث، بما في ذلك مرافق وخدمات النظافة الصحية في الأماكن العامة والخاصة، التي تتيح مشاركة المرأة في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة؛

(ذ ذ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للاعتراف بما تتحمله النساء والفتيات من عبء غير متناسب من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر وتقليص هذا العبء وإعادة توزيعه من خلال تعزيز التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، والمساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، وتحمل الرجال نصيباً متكافئاً من المسؤوليات فيما يتعلق بأعمال الرعاية والعمل المنزلي، بما في ذلك باعتبارهم آباءً ومقدمين لأعمال الرعاية، من خلال توخي المرونة في ترتيبات العمل من دون المساس بتدابير حماية العمل والحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم للأمهات المرضعات، وتوفير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والخدمات العامة، مثل المياه والصرف الصحي، والطاقة المتجددة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ وتعزيز تشريعات وسياسات مثل إجازة الأمومة وإجازة الأبوين وغيرها من برامج الإجازات، وكذلك إتاحة خدمات اجتماعية يسهل الحصول عليها ميسورة التكلفة وجيدة النوعية، بما في ذلك خدمات رعاية الأطفال وتهيئة مرافق لرعاية الأطفال وغيرهم من المعالين، واتخاذ خطوات لقياس قيمة هذا العمل تمهيداً لتحديد مساهمته في الاقتصاد الوطني، والتصدي للقولب النمطية الجنسانية والمعايير الاجتماعية السلبية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتمكين المرأة؛

(ض ض) تمكين توظيف النساء والاحتفاظ بهن في الحياة العامة وصنع القرار من خلال إنشاء نظم دعم واعتماد تدابير لدعم التوازن بين العمل والأسرة؛ وضمان أن تظل الحوامل وأمهات الرضع والأطفال الصغار قادرات على المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار من خلال سياسات تتيح لهن البقاء في مكان العمل بأمان، بما في ذلك عبر ضمان حصولهن على حماية الأمومة واستحقاقات الحماية الاجتماعية المناسبة، والتشديد على مسؤوليات الرجل بصفته أباً وموقراً لأعمال الرعاية، كوسيلة لتمكين المرأة من زيادة مشاركتها في سوق العمل وصنع القرار في الحياة العامة؛

(أ أ) اتخاذ تدابير ملموسة لإعمال الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية لجميع النساء والفتيات؛ وضمان توفر خدمات رعاية صحية مقبولة وجيدة وميسورة للتصدي

لجميع الأمراض المعدية وغير المعدية بما في ذلك من خلال خدمات الدعم والرعاية الصحية الأولية وآليات الحماية الاجتماعية المتاحة للجميع؛

(ب ب ب) ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية⁽²⁷⁾ ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما، بما يشمل حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، لأغراض منها تنظيم الأسرة والإعلام والتثقيف، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، والاعتراف بأن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة تشمل حقها في أن تتحكم وأن تثبت بحرية ومسؤولية في جميع المسائل المتصلة بحياتها الجنسية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، من دون إكراه أو تمييز أو عنف، على سبيل الإسهام في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بها؛

(ج ج ج) تعزيز واحترام حق النساء والفتيات في التعليم على مدار حياتهن وعلى جميع المستويات، ولا سيما بالنسبة لمن تُركن بعيدا خلف الركب، ومعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين، بما في ذلك الاستثمار في نظم التعليم العام والهياكل الأساسية، والقضاء على القوانين والممارسات التمييزية، وتوفير إمكانية حصول الجميع على تعليم جيد شامل للجميع ومتساوي وغير تمييزي، بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والإلزامي، وتشجيع فرص التعلم مدى الحياة للجميع، والقضاء على الأمية لدى الإناث، وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا المالية والرقمية، وكفالة المساواة في فرص حصول النساء والفتيات على دورات التدريب على القيادة، والتطوير الوظيفي، والمنح الدراسية، والزمالات؛ والسعي إلى ضمان إكمال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، وتوسيع نطاق التعليم المهني والتقني لجميع النساء والفتيات، والعمل حسب الاقتضاء على تعزيز فرص حصول الجميع على التعليم المتعدد اللغات والشامل لعدة ثقافات؛ والتصدي للأعراف الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية الجنسانية في نظم التعليم؛

(د د د) اعتماد إجراءات إيجابية لبناء المهارات القيادية للمرأة والفتاة وتنمية نفوذهما، ودعم النساء والفتيات في تنوع خياراتهن التعليمية والمهنية في الميادين الناشئة، من قبيل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتعميم مراعاة منظور جنساني في مجالات العلم والتكنولوجيا، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث، ووكالات تمويل البحوث؛

(ه ه ه) اعتماد تدابير تكفل شق مسارٍ للفتيات يمكّنهن من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في الحياة العامة، بما ينسجم مع قدراتهن الأخذة في التطور، وينمي كامل إمكاناتهن، من خلال حصولهن على التعليم وضمان سلامتهن، بما في ذلك داخل المدرسة وخارجها، وإشاعة بيئة خالية من التمييز والعنف والتسلط والمضايقة في المدارس، وذلك بوسائل منها تحسين وسائل النقل والبنية التحتية المستدامة والأمنة والميسورة التكلفة والتي يسهل الوصول إليها؛

(و و و) وضع سياسات وبرامج، بدعم من المنظمات الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، عند الاقتضاء، تُعطي فيها الأولوية لبرامج التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، بما في ذلك التعليم الشامل الدقيق علميا والمناسب للأعمار الذي يراعي السياقات الثقافية، ويُزوّد المراهقات والمراهقين والشابات والشبان، داخل المدرسة وخارجها، بما يتفق مع مستوى تطور قدراتهم، ومع توجيه

(27) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

وإرشاد ملائمين من الوالدين والأوصياء القانونيين، ويكون فيها تحقيق مصالح الطفل الفضلى هي الشاغل الأساسي، بمعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية، وعن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان، والنماء البدني والنفسي وسن البلوغ وموازين القوى في العلاقات بين النساء والرجال، وذلك لتمكينهم من بناء احترام الذات واتخاذ قرارات مستنيرة، واكتساب مهارات في مجال التواصل والحد من المخاطر، وإقامة علاقات تقوم على الاحترام، في ظل شراكة كاملة مع الشباب من الجنسين، والوالدين، والأوصياء القانونيين، ومقدمي الرعاية، والمعلمين، ومقدمي الرعاية الصحية، بما يمكنهم من جملة أمور منها حماية أنفسهم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومن المخاطر الأخرى؛

(ز ز ز) توفير التعليم الاستلحافي ومحو الأمية لمن لم يتلقَ تعليماً رسمياً وإطلاق مبادرات خاصة لإبقاء الفتيات في المدرسة حتى التعليم ما بعد الابتدائي، بما يشمل المتزوجات أو الحوامل، لتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة، بما في ذلك من خلال ضمان تمكّن المراهقات الحوامل والأمهات الشابات والأمهات العازبات من مواصلة وإتمام تعليمهن، والقيام في هذا الصدد بوضع وتنفيذ سياسات تعليمية، وتفتيحها عند الاقتضاء، من أجل إتاحة بقائهن في المدرسة أو عودتهن إليها، مع إتاحة سبل حصولهن على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والدعم الاجتماعي، بما في ذلك توفير مرافق لرعاية الأطفال والرضاعة الطبيعية ودور الحضانة، وإمكانية التحاقهن ببرامج تعليمية تقدّم في مواقع يسهل الوصول إليها، وبجدول زمنية مرنة، وإتاحة إمكانية التعليم من بُعد، بما في ذلك التعلم الإلكتروني، مع الأخذ في الاعتبار الدور الهام الذي يقوم به الآباء، بمن فيهم الشباب منهم، وما يتحملونه من مسؤوليات وما يواجهونه من تحديات في هذا الصدد؛

(ح ح ح) زيادة فرص وصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الوصول المتساوي والأمن والميسر إلى الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وتعزيز محو الأمية الرقمية، وتحسين التعاون الرقمي، وتسخير إمكانات التكنولوجيا والابتكار لتحسين حياة النساء والفتيات، وتعزيز الترابط الشبكي والازدهار الاجتماعي والاقتصادي وسد الفجوة الإنمائية والفجوة الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين؛ واستكشاف السبل المناسبة للتصدي لأي أثر سلبي محتمل للتكنولوجيات الجديدة على المساواة بين الجنسين؛

(ط ط ط) اتخاذ تدابير فعالة لمحو الفجوات الرقمية الكبيرة وأوجه عدم المساواة في البيانات القائمة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، وبين البلدان المتقدمة النمو وجميع البلدان النامية، مع التسليم بأن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة ميسورة، ما يشكل عائقاً أمام تحقيق كامل إمكانات النساء والفتيات؛

(ي ي ي) تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك في العمليات السياسية، عن طريق توفير تغطية إعلامية منصفة ومتوازنة للمرشحين من النساء والرجال، وتغطية مشاركة المرأة في المنظمات السياسية وضمان تغطية أنشطتها؛ ووضع استراتيجيات للقضاء على القوالب النمطية الجنسانية في جميع مجالات الحياة وتلميع الصورة الإيجابية للمرأة بوصفها قائدة وصانعة قرارات على جميع المستويات وفي جميع المجالات؛

62 - وتقرّ اللجنة بدورها الرئيسي في متابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين يستند إليهما عملها، وتؤكد الأهمية البالغة لمعالجة وإدماج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في جميع الاستعراضات الوطنية والإقليمية والعالمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكفالة تحقيق التآزر بين متابعة منهاج عمل بيجين من جهة ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منظور الاستجابة للاعتبارات الجنسانية من جهة أخرى.

63 - وتدعو اللجنة كيانات منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاية كل منها، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية المختصة ومنتديات الجهات المعنية المتعددة ذات الصلة إلى دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في جهودها الهادفة إلى مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة فضلاً إلى القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

64 - وتدعو اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى مواصلة الاضطلاع بدور محوري في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وفي تقديم الدعم إلى الحكومات والآليات النسائية الوطنية، بناء على طلبها، في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة وتعبئة المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل والنقابات المهنية والجهات المعنية الأخرى، على جميع المستويات، دعماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال ومعتدل ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف، لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.